تأمين ومصارف

العدد ٢١٥ - ٢١٦ - تشرين الثاني/كانون الأول ٢٠٢١
Issue No. 215-216 - November/December 2021

الملكة رانيا والأميرة غيداء
تحاربان السرطان
وتحلمان بمستقبل عربي علمي

التنائي مهنا-عبود يتولّى الشرح والمساعدة...
شركات التأمين أمام المواجهة:
تطبيق المعيار المحاسبي ١٧ و...إلاّ!

إيهاب الشيمي:
نمو التأمين عربيًا ضعيف جدًا

لبيب نصر: سنعتمد المنهج
الرقمي في LIA ASSUREX

«من الآخر»: بوالص ٢٠٢٢
بالدولار الفريش!

مقارنة بين ٣ تأمينات إسلامية: «التجاري»، «التبادلي» و«التكافلي»

أحمد صبّاغ: رغم التباين فالجوهر واحد... قيام الكثرة يُجبر أضرار القلّة!

الأستاذ أحمد محمد صبّاغ أحد روّاد التأمين الإسلامي في الوطن العربي. كان من المؤسسين لعدد من شركات التأمين الإسلامي في السعودية، كما في عدد من الدول العربية. وعلى الصعيد الأردني، هو يُعدّ من أول المؤسسين للتأمين التكافلي (الإسلامي) في عمّان. وكان ذلك في العام ١٩٩٦ عندما أعلن، بالتعاون مع عدد من روّاد الاقتصاد الإسلامي في العالم، إطلاق شركة التأمين الإسلامي ليتولّى منصب مديرها العام، إلى جانب عضو في مجلس الإدارة.

وعُرف عن الأستاذ صبّاغ شغفه بالعلم والتأليف فزَهَدَ المكتبة التأمينية العربية ومكتبة اتحاد شركات التأمين الأردنية بعدد كبير من المؤلفات في التأمين الإسلامي، وباللغتَيْن العربية والإنكليزية. وإلى ذلك، استضيف محاضرًا في موضوع التأمين الإسلامي في عدد كبير جدًا من المؤتمرات والندوات التأمينية العالمية والعربية والمحلية.

ونظرًا لخبرته الواسعة في التأمين الإسلامي ومساهماته في نشر فكر التأمين الإسلامي، أردنيًا وعربيًا، فقد سبقَ له أن انتخب رئيساً للاتحاد العالمي لشركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامي، ومقرّه في الخرطوم في السودان، حيث كانت له بصمات واضحة في تأسيس هذا الاتحاد وتوسيع عضويته من شركات التأمين الإسلامية العالمية والعربية.

في هذا الحديث الذي أجريناه مع الأستاذ صبّاغ، إحاطة شاملة ومقارنة في إن بين ثلاثة أنواع من التأمين الإسلامي، هي: التأمين "التجاري" و"التأمين "التبادلي" و"التأمين "التكافلي"...

أحمد صباغ: التأمين التعاوني أكثر تداولاً...

بداية سألناه: موضوع التأمين هو من أهم جوانب الأنشطة الإقتصادية المعاصرة. فما علاقته بالشريعة الإسلامية؟ أجاب:

لابدّ إنكم تعلمون أن العالم الإسلامي في عصرنا الحالي، يعيشه اهتمام غيرُ عادي في التوجّه نحو الدراسات الإسلامية، ذلك لِما لمسَه الباحثون والمفكّرون المعاصرون على وجه الخصوص، ما في الشريعة الإسلامية من نَعيمٍ لا ينضب من المبادئ الإنسانية، والنظم الكفيلة برعاية المجتمع بجميع فئاته وطبيعة تخصصاته، وفق أُسسٍ قويمة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ولم يقف هذا الاهتمام عند الباحثين والمفكرين فحسب، بل تجاوزهم ليصل إلى بعض الدول الإسلامية، إذ أصبحنا نرى أن بعضَ الدول في العالم الإسلامي، قد بادرت فعلاً إلى تضمين دساتيرها ومواثيقها أحكاماً تؤكّد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لتشريعاتها، والتي في مقدّمها ما يتعلّق بوضع الأسس والضوابط لإقامة نظامٍ اقتصادي يضمن سلامة وشرعية نشاطاته خاصة المالية والمصرفية منها، لما لهما من آثارٍ عميقة في جميع جوانب الحياة المعاصرة.

المساعدة تجيء

يقودنا ما تقدّم إلى ضرورة الإشارة إلى المهام الجليلة التي يجب أن تضطلع بها المعاهد والمجامع العلمية المتخصّصة في الدول الإسلامية، وكذلك إبراز حجم الأمانة المقدسة المستقرّة في أعناق الفقهاء الأفاضل الذين ما زالوا يصلون الليل بالنهار، بحثاً ودراسة واجتهاداً وقياساً، في سبيل إقامة صرح اقتصادي متكامل، ليس فقط من خلال الاستفاضة في طرح البحوث المقارنة، بين المنظومة الاقتصادية القائمة، وما يجب أن تكون عليه بما يتفق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، بل ومن خلال التحوّل الفعلي من مرحلة وضع النظريات، إلى السعي الحثيث إلى تطبيقها ما أمكننا ذلك.

ولا يساورني أدنى شك في أنكم تشاركونني الرأي، في أن موضوع "التأمين"، وكما ذكرتم في سؤالكم، هو من أهم جوانب الأنشطة الاقتصادية المعاصرة، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. ولا أظنني أُبالغ حين أقول إنه يمثّل الدعامة الرئيسية لجميع هذه الأنشطة. فقد كان حقاً كذلك منذ أقدم العصور، إذ إن المتأمّل الحصيف في شتى مناحي الحياة، سواء أكانت على المستوى الشخصي والأسروي، أم كانت على المستوى الاجتماعي أو الزراعي أو التجاري أو الصناعي أو المالي، يكتشف أن مدى استقرار بل ونجاح أيٍّ من هذه الجوانب الحياتية، يعتمد أساساً على مدى اعتماده على التأمين، سلباً وإيجاباً. لذا لم يكن غريباً أن يستحوذ موضوع "التأمين" على اهتمام الكثير من الشعوب على مدى التاريخ. ومن هنا فقد اتخذ أشكالاً مختلفة، كثيراً ما كان يحدّدها اختلاف الأزمان، والتباين في طريقة تفكير الإنسان في مواجهته للوفاء باحتياجاته التي ترتّبت على انتقاله عبر العصور الاقتصادية المتعددة، حينما انتقل من المجتمع الزراعي إلى اليدوي، ومنه إلى المجتمع الصناعي الآلي، الأمر الذي خلق معه حاجاته الملحة إلى توفير الأمان له ولأسرته ولأمواله ولما يترتب على تصرفاته الشخصية والجزفية من مسؤوليات تجاه أفراد المجتمع الذي يعيش فيه.

ولما كان التأمين بمفهومه الأساسي والعملي، وسيلة لتثبيت الآثار المادية التي يتركها تحقّق أي خطر يصيبُ البعض، بتوزيعه على الآخرين، أو بعبارة أخرى هي "قيام الكثرة بجبر أضرار القلة" بطريقة منظمة، فقد عزف التاريخ أشكالاً عديدة يؤدي إلى هذا المفهوم، يرجع تاريخ بعضها إلى المئات من السنين التي سبقت مولد المسيح عليه السلام، لسنا اليوم بصدد الخوض في تفاصيلها، حيث أنني سأكتفي باستعراض ثلاثة من أشكال التأمين وهي الأكثر شيوعاً في عصرنا الحاضر، هي: التأمين التبادلي، التأمين التجاري والتأمين التعاوني.

س: إلى هذا الحد، هناك اختلاف بين هذه التأمينات الثلاثة مع أن الجوهر واحد؟

ج: على رغم اشتراك هذه الأشكال الثلاثة في الجوهر، وهو "توزيع الآثار التي تنتج عن تحقّق أو وقوع الخطر"، إلا أنها تختلف في العديد من الجوانب التي من أهمها تلك التي تتّصل بطبيعة تكوينها من حيث ملكيتها وصفتها القانونية، وكذلك الآلية المتبعة في توزيع أو تخفيف آثار الضرر، ثم الجهة أو الجهات المستفيدة إلى جانب من يقع عليهم الضرر، وما يترتب على ذلك من حكم على مدى انسجامها مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ولعلّ ما سنورده في ما بعد عن خصائص هذه الأنواع الثلاثة، يساعدنا في الوصول إلى المقارنة المطلوبة. ولكننا قبل أن نتحدث عن هذه الخصائص، أجد أنه قد يكون من المجدي التحدُّث بإيجاز عن بعض العناصر الأساسية للتأمين والتي يجب الوقوف على مدلولاتها الحقيقية. فـ"الخطر" هو "حدث" محتمل وغير مستحيل الوقوع، ويؤدي وقوعه إلى ما يعرف "بالخسارة المادية" أو إلى ما يعرف بـ"تحت طائلة المسؤولية" ما يستلزم "جبر" هذه الخسارة، أو دفع "تعويض".

فلا يجوز التأمين على خطر يستحيل وقوعه. ويُستدلّ من هذا التعريف تحقيق ما يُصطلح على تسميته "خطر الوفاة"، لأنه، في رأيي، "حدث" مؤكد الوقوع، فالموت حقٌ يقع على الجميع. إلاّ أن عِلْم التأمين اعتبره خطراً لعدم القدرة المطلقة على تحديد وقت لحدوثه، على عكس الأخطار الأخرى كالعواصف والحرائق وما شابه ذلك.

س: لنبدأ إذاً، بالتأمين التبادلي، فماذا عنه؟

ج: تقوم بالإشراف على هذا النوع من التأمين جمعية يشترك في تكوينها أعضاء يُسهمون في اشتراكهم فيها بدفع مبلغ معين يتفق عليه مسبقاً. وغالباً ما تكون قيمة هذه الاشتراكات متساوية أو شبه متساوية. بموجب ذلك، يكتسب كل عضو صوتاً واحداً يمكنه من رقابة شؤون هذه الجمعية التي تدار بمعرفة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارتها دون مقابل، باستثناء السكرتير الذي يُعطى جزءاً من وقته لمتابعة شؤون إدارتها.

وتتولّى لجنة منبثقة عن هؤلاء الأعضاء مهمة تقدير قيمة التعويض المستحق دفعه إلى أي عضو يتعرّض إلى خسارة، حيث يتمّ، بعد ذلك، دفع قيمة هذه الخسارة من إجمالي اشتراكات هؤلاء الأعضاء.

وفي الحالة التي يتحقّق فيها فائض من هذه الاشتراكات بعد دفع التعويضات، يُعاد توزيعه على الأعضاء مع مراعاة قيمة وثائق تأمينهم، إما عن طريق توزيعه نقداً أو بخصم قيمته من القيمة التي يُتفق على تحديدها للسنة التالية.

أما في الحالة التي تزيد فيها قيمة التعويضات عن قيمة إجمالي اشتراكات الأعضاء، فيشارك هؤلاء في دفع قيمة الزيادة لتغطيتها بالكامل، وهكذا.

ومن هذه الآلية، يتضح أن هيئات التأمين التبادلي البحت، تتميّز بما يلي:

أ- أنها لا يشترط لتأسيسها وجود رأس مال أو مالكين.

ب- أن الفائض أو الخسائر المتحقّقة في نهاية كل عام تعود على الأعضاء المشتركين فيها.

ج- أن اللجوء إلى وسائل استثمار ما يمكن من الاشتراكات غير وارد في الجمعيات الصغيرة والمتوسطة خشية الحاجة المفاجئة إلى هذه الاشتراكات لأغراض دفع التعويضات.

د- أن فكرة الاحتفاظ باحتياطيات مالية غير واردة في معظم الأحيان.

هـ- أن المؤمَّن هو نفسه المؤمِّن له.

و- أن تكاليف إدارة هذه الهيئات محدودة جداً ما يعود بالنفع على الأعضاء أنفسهم.

ز- أن هذه الهيئات لا تسعى إلى تحقيق الربح، فالفائض إن وُجد، لا يُعتبر ربحاً بالمعنى المفهوم للربح، وإنما هو فائض ناتج عن التوفير في

تكاليف الهيئة المتمثلة في دفع التعويضات المتأتية وأتعاب سكرتير الهيئة فقط.

ح- أن العمل في هذه الهيئات لا يعتمد على ترتيبات إعادة التأمين.

س: والآن ماذا عن التأمين التجاري؟

ج: تقوم بالإشراف على تنفيذ هذا النوع من التأمين الإسلامي، شركة خاصة أو مساهمة عامة، بموجب القوانين المعمول بها وفقاً للمتطلبات النظامية الأخرى، ويقوم بتأسيسها مجموعة من رجال المال بالمساهمة في جمع رأسمالٍ لها يمكنها من الوفاء بالمتطلبات القانونية.

ومن خصائصها:

أ- أن لها نظاماً أساسياً.

ب- أن لها رأس مال معلوم مدفوع و/أو مصرح به.

ج- أن من بين أهدافها، مزاولة أعمال التأمين والاستثمار.

د- أن الهدف الأول لها هو تجاري، الغرض منه تحقيق الربحية.

ه- أن جميع ما يتحقق من أرباح يؤول إلى المؤسسين وحملة الأسهم فقط.

و- أن الوسائل التي يتبعونها في استثمار رأس المال والأقساط لا ينسجم ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في غالب الأحيان.

ز- أن اتفاقيات إعادة التأمين قائمة على أساس تقليدي تجاري.

ط- عدم وجود أية علاقة بين جمهور المؤمّن لهم (حملة الوثائق)، كما لا توجد أية علاقة بين حملة الأسهم وحملة الوثائق إلاّ في ما يخص الخسائر والتعويضات.

ك- أقساط التأمين التي يدفعها المؤمّن لهم مستهلكة بالكامل.

س: **يبقى التأمين التعاوني الأكثر تداولاً...**

ج: "التأمين التعاوني" هو الذي تعمل بموجبه شركات التأمين الإسلامي، فهو الأقرب إلى "التأمين التبادلي" مع بعض الفوارق الأساسية ومنها:

أ- أن العجز الذي يتحقّق في صندوق التأمين التبادلي يقوم بتسديده الأعضاء المشتركون في الصندوق أنفسهم في نهاية كل سنةٍ مالية.

ب- أن اللجنة الخاصة بتحديد مقدار خسارة كل عضو مشترك منبثقة عن الأعضاء أنفسهم، وبهذا تنتفي صفة "الحيادية" عنها، ما يدفع بعض الأعضاء الذين يتعرّضون إلى خسارة، إلى عدم الارتياح أحياناً إلى قراراتها.

ج- أن وسائل استثماراتها لا تأخذ في الاعتبار النواحي الشرعية.

إلاّ أن "التأمين التعاوني" يتفرّد بالمميّزات التالية:

أولاً، أن أقساط التأمين التي يشارك بها حَمَلَة الوثائق، غير مستهلكة بل يعود جزءٌ منها إلى أصحابها حَمَلَة الوثائق.

ثانيًا، أن لدى شركة "التأمين التعاوني" حسابان متفصلان أحدهما عن الآخر، الأول يخص رأس المال الذي يؤول في ملكيته وجميع عوائده إلى حَمَلَة الأسهم، والثاني يتمثل بحساب حَمَلَة الوثائق لأنهم أصحابه، لذلك فهم وحدهم الذين يتمتعون بفائضه وعوائده.

ثالثًا، الهدف الأساسي من تأسيس شركات التأمين التعاوني هو إيجاد جو تعاوني تكافلي وتضامني بين حملة الوثائق أنفسهم من جهة، وبين حملة الوثائق وحملة الأسهم من جهة أخرى.

ثلاثة أنواع وبعض الفوارق

رابعًا، في حالة تعرض حساب حَمَلَة الوثائق إلى عجزٍ في إحدى السنوات، يقوم حملة الأسهم بسدّ هذا العجز بقرضٍ حَسَن من حسابهم، وهذا يعني أن شركة التأمين التعاوني غير محكومة لرأس مالٍ واحد، بل لديها اثنان، يملك كل طرف من الطرفين المتعاونين واحداً منهما.

خامسًا، الوسائل الاستثمارية التي تلجأ إليها شركات التأمين التعاوني تنسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

سادسًا، تتفرد شركات التأمين الإسلامي في إتباعها النظام التعاوني التكافلي في أعمالها، إنما عقدت اتفاقيات إعادة تأمين غير تقليدية بأن ضمنت بُعدها عن الربا وتجنّبت شبهة اختلاط الأموال حيث تمكنت من إقناع معيدي التأمين بآلية خاصة بها تضمن ما سبق ذكره.

سابعًا، وثائق التأمين التي تسوّقها شركات التأمين التعاوني تخضع لدراسة وتمحيص هيئة رقابة شرعية من فقهاء أفاضل كما تشرف هيئة الرقابة الشرعية على استثمارات وحسابات شركات التامين الإسلامي لضمان انسجامها مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

أمل أن أكون قد وُفقت في إبراز أهم الفوارق بين هذه الأنواع الثلاثة من أساليب التأمين، مع علمي اليقين بأن العمل بموجب مبدأ التأمين التعاوني التكافلي ما زال يتميّز بالعديد العديد من المزايا التي كان لها الأثر الكبير في تلبية احتياجات فئات من المجتمع كانت تتحرّج من التعامل في جميع منتجات صناعة التأمين ما أسهمت في تقديم ميزة إضافية في الاقتصاد الوطني لتلك الدول.

صورة من ندوة المعيار ١٧

الاتّحاد الأردني لشركات التأمين: نشرة إرشاديّة وفيديو خاص ندوة المعيار ١٧

في اطار جهود اللجنة التنفيذية في إصدار النشرات الارشادية والتوعوية للعاملين في قطاع التأمين والمهتمين والمتعاملين مع شركات التأمين، أصدرت دائرة الدراسات والتدريب في الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وبالتعاون والتنسيق مع اللجنة التنفيذية للجنة تكنولوجيا المعلومات، نشرة الكترونية توعوية جديدة بعنوان "مدوّنة وقواعد السلوك الخاصة بتكنولوجيا المعلومات" رقم (٢)، تتناول أهمّ القواعد السلوكية الخاصة باستخدام التكنولوجيا على نطاق واسع في كافة الأعمال، وما يترتب من اتخاذ الاحتياطات والإجراءات الاحترازية للمحافظة على تطبيق ما هو ضروري وأساسي لمصلحة الشركة وخصوصية أنظمتها، وكذلك الحفاظ على خصوصية العملاء.

إلى ذلك، تهدف النشرة بالقواعد والمعايير السلوكيّة في بيئة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات، نظراً لما تحتويه من بيانات ومعلومات بالعملاء والشركة تحتاج أن تخضع لتطبيق معايير وقواعد سلوكية تؤكد، في مجملها، على أهمية استخدام المعلومات أياً تكن، سواء شخصية تتعلق ببيانات العملاء أو تتعلق بأنظمة الشركة، وفقاً لأغراض مشروعة فقط، ومن دون انتهاك حقوق العملاء أو الشركة، وذلك وفقاً لدرجة حساسية البيانات في دوائر تكنولوجيا المعلومات في أقسام الموافقات الطبية والتي تشكّل خصوصية وسرية للعملاء كمثال، وغيرها

النشرة

من البيانات التي قد لا يرغب العميل بإطلاع أحد من غير المعنيين عليها، يُضاف إلى ذلك، أهمية عدم استغلال أنظمة الشركة لأغراض شخصية أو توظيف إمكانياتها.

باختصار، المطلوب بعد هذه النشرة، اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتطبيق القواعد السلوكية وتتبع سيرها لمنع إعادة نشر البيانات أو جمعها بشكل غير مصرّح به، وحمايتها من الوصول إلى غير المخولين.

كذلك، أشارت النشرة إلى أهمية دور المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات في وضع سياسات وإجراءات شفافة تسمح للأفراد بفهم البيانات التي يتمّ جمعها وكيفية استخدامها في مجال التطبيقات، والحماية، والاختراق، وضبط الصلاحيات، ومنع الاستخدام المحظور لأنظمة الشركة، سواء في الجوانب المالية او المهنية، وتطبيق قواعد هذه المدوّنة، إضافة إلى أهمية عدم استخدام البرامج الخاصة بالشركات لأغراض نسخها. كذلك، أشارت هذه المدوّنة إلى الامتثال وهو الغاية التي وضعت من أجلها لتطبيق القواعد السلوكية والمعايير الأخلاقية في مجال تكنولوجيا المعلومات كأحد أهم أساسيات ضبط الأنشطة اليومية لاستخدامات التكنولوجيا، بناءً على قواعد أخلاقية سليمة، والتي تعد كأحد أهم التوجهات العالمية في مجال تطبيق المعايير الأخلاقية في بيئة الأعمال وكل جزء مهمّ من الارتقاء المهني وسمعة الشركات والمؤسسات الرائدة.

من جهة ثانية، أعلن الاتحاد عن نشر الفيديوهات التسجيلية لفعاليات الندوة المحلية التي نظمها تحت رعاية محافظ البنك المركزي في مدينة العقبة تحت عنوان "المعيار الدولي للتقرير المالي–عقود التأمين IFRS 17" على الموقع الإلكتروني للاتحاد وعلى حساب الاتحاد على قناة يوتيوب.

وتأتي هذه الخطوة لتكون مكملة للمبادرة الأولى التي أطلقها الاتحاد بعد انتهاء أعمال الندوة بأيام والتي تمثلت بنشر كافة أوراق العمل الخاصة بالندوة على الموقع الالكتروني للإتحاد والتي يمكن مشاركين او مهتمين بهذا المعيار تحميلها من خلال الموقع الالكتروني www.jif.jo تحت قائمة النشاطات.

وتضمن تسجيل الفيديو جميع نشاطات الندوة ومن ضمنها حفل الافتتاح وتسجيل أوراق العمل وعرض الانظمة التكنولوجية للمؤسسات المشاركة في الندوة على الموقع الالكتروني للإتحاد والتي يمكن المشاركين أو المهتمين مشاهدتها تحت قائمة نشاطات الاتحاد، أو من خلال مشاهدتها على قناة الاتحاد YouTube تحت عنوان JIF- Jordan.

جدير بالذكر أن الاتحاد يسعى لتعزيز المعرفة لدى العاملين في قطاع التأمين، محليًا وعربيًا، وتوفير الفرصة للاستفادة من هذه الندوة وما قُدّم فيها من معلومات ومداخلات، خاصة للذين لم تتح لهم فرصة المشاركة لمحدودية الأعداد، تبعًا لإجراءات السلامة العامة باقتصار حضورها على عدد محدود من العاملين في شركات التأمين الاردنية.

والفيديو

مستجدّات العلوم الاكتوارية في محاضرة للخبير مارك طرزي بجامعة سيدة اللويزة NDU

قسم الرياضيات والإحصاء في كلية العلوم الطبيعية والتطبيقية في جامعة سيدة اللويزة NDU، استضاف في ٢٤ أيلول (سبتمبر) الحالي، الخبير الأكتواري السيد مارك طرزي، أحد خريجي الجامعة، لإلقاء محاضرة أمام الطلاب تناول فيها مستجدات العلوم الأكتوارية، سواء ما يتعلّق بالامتحانات الأكتوارية وما استُحدث فيها من تغييرات تلبي حاجة العصر لدى جمعية الأكتواريين في الولايات المتحدة (Society of Actuaries)، أو لناحية ما استجد أيضا في العلوم الأكتوارية نتيجة الثورة الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (Big Data).

جدير بالذكر أن شهادات العلوم الأكتوارية، من إجازة وماستر، هي أقدم وأعرق برامج أكتوارية في لبنان منذ أوائل التسعينيات، علمًا أنّ طلاب NDU دأبوا على المشاركة بالامتحانات الأكتوارية الدولية بنجاح منذ العام ١٩٩٩. وإلى ذلك، سجّلت الجامعة نجاحات كثيرة في هذا المضمار، ومن ذلك تبوُّء حَرّيجين مناصب رفيعة وبجدارة في قطاع التأمين اللبناني وغير اللبناني.

مارك طرزي

خمار جامعة سيدة اللويزة

بالنسبة للمحاضر الاكتواري مارك طرزي، نشير إلى أنّه عضو مجاز في الجمعية الأميركية للأكتواريين والجمعية اللبنانية للأكتواريين، وهو الآن عضو في لجنة الجمعية الأميركية للأكتواريين للشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان. وتهدف الجمعيّة الأخيرة إلى نشر العلوم الأكتوارية في البلدان النامية وتلبية حاجات الأعضاء في هذه البلدان وتنظيم المؤتمرات ذات الصلة بالشرق الأوسط وهو يشغل حاليًا منصب نائب مدير خدمات أكتوارية في شركة "شديد ري" بعدما شغل مناصب مهمة في شركة إعادة تأمين وشركة استشارات أكتوارية. وقد سُجّل له اقباله المستمرّ على المؤتمرات والندوات الأكتوارية الدولية بشغف.

السيد أبوزيد عن جدارة، نظرًا إلى تاريخه التأميني الزاخر بالإنجازات، فضلاً عمّا حقّقه على صعيد الـ GAIF منذ تولّى هذا المركز قبل حوالى الستتين، قال السيد عمر الأمين الرئيس التنفيذي لمجموعة "أوريدت للتأمين"، وهو أحد المحكّمين، "أن هذا الفوز يأتي تكليلاً لمجهودات أبوزيد في صناعة التأمين وإعادة التأمين وسجله الحافل في قطاع التأمين التكافلي".

وتعدّ هذه الجائزة الأهم على مستوى صناعة التأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتمنح وفق معايير محدّدة وموضوعة بوضوح وبشفافية كاملة، ويقوم بتقييم المرشحين حوالى ٢٥ محكّمًا دوليًا على مستوى العالم.

الجدير بالذكر أن السيد أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين منذ العام ٢٠١٩، شغل قبل هذا التعيين العديد من المناصب بما في ذلك: مستشار مشروع التكافل – أتلانتا – سنة، المغرب (٢٠١٩)، المدير التنفيذي المسؤول عن التسويق للمجموعة GMRB (DIFC) من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، مستشار الرئيس التنفيذي– شركة التأمين العربية (٢٠١٣)،الرئيس التنفيذي – شركة تكافل ري(٢٠٠٥–٢٠١٣)، المدير العام للشرق الأوسط والخليج (٢٠٠٠–٢٠٠٥) لشركة Best Re، ونائب رئيس مجموعة التكافل العالمية (٢٠١٠–٢٠١٣). كما شغل سابقًا منصب سفير لجمعية التأمين الدولية (IIS).

ومنذ تولى السيد أبو زيد مهام مهامه كأمين عام للإتحاد العام العربي للتأمين عمل مع فريقه لتحديث صورة الاتحاد وتغيير طريقة عمله بعدد من المبادرات مثل الرقمنة على مستوى الاتحاد والترويج لها على صعيد صناعة التأمين العربية كالربط الإلكتروني للبطاقة البرتقالية، وإطلاق النشرة الإلكترونية الأسبوعية، وإصدار دليل شامل ومتكامل للشركات العربية، تنظيم لمباني ندوات عبر الإنترنت. وشملت المبادرات الأخرى تحسين الهوية المرئية للاتحاد، والحضور الفعّال على وسائل التواصل الاجتماعي وإطلاق نسخة جديدة من مجلة "التأمين العربي".

وتسعى الأمانة العامة للاتحاد بدفع من السيد أبو زيد، إلى تطوير صناعة التأمين العربية وتشجيع المهنيّين على تبنّي الرقمنة والعمل على تحسين صورة الصناعة ومساهمتها في الناتج القومي الخام للدول العربية، وجعل الاتحاد العام للتأمين يلعب دوراً مركزياً في الجهود الإقليمية لتحقيق الشمول المالي وتقليص الفجوة التأمينية.

وفي مجال إعادة التأمين، يعمل السيد أبو زيد على تشجيع تبادل الأعمال بين الشركات والتعاون. كما نشط في خلال مسيرته المهنية في الترويج لصناعة التكافل وإعادة التكافل.

ماهر الحسين

قرار العودة إلى عرين المحاماة

ماهر الحسين يتخلّى عن منصبه ويُعلن عزوفه عن شَغْلِ أيّ مركز آخر في الـ FAIR أو الـ GAIF

تفاجأ الوسط التأميني، العربي بشكلٍ عام والأردني على وجه الخصوص، بخبر اعتزام مدير الاتّحاد الأردني لشركات التأمين السيد ماهر الحسين، تقديم استقالته من منصبه ليتفرّغ إلى المحاماة في مكتب والده المرحوم والنقابي الوطني المعروف مروان الحسين، باعتباره يحمل ماجيستر في التأمين وفي قانون التأمين البحري تحديدًا من المملكة المتّحدة. ويأتي هذا القرار "المفاجئ"، بعد عشرين عامًا من العمل الإداري الناجح في الاتّحاد الأردني الذي تنضوي تحت رايته شركات التأمين الأردنيّة.

ومع أنّ المبرّرات التي ذكرها السيد الحسين تبدو مقنعة بعد قراءتها بتمهّل، إلاّ أنّ السؤال الكبير الذي طرحه من قرأ هذا الخبر، تركّز على نقطة مهمّة وهي: هل سيغيب مدير الاتّحاد عن مؤتمر العقبة الثامن الذي اشتغل ولا يزال على إنجاحه سواء في الأردن أو في مؤتمر شرم الشيخ وفي غيره من المؤتمرات واللقاءات، وقد كان حتّى الأمس القريب يمضي قدمًا في هذا المسعى؟

عندما اتّصلنا بالسيد ماهر نستوضح منه حقيقة الخبر، وقد أكّده لنا، سألناه إذا كان سيغيب عن العقبة، وقد بات هذا المؤتمر واحدًا من "أولاده". أجاب من دون تفكير أو اختيار الكلمات المنمّقة، وهو الذي لا يتحدّث إلاّ بعفويّة وبطريقة مباشرة وبلا لفّ ودوران "أكيد سأكون في مؤتمر العقبة، فعقدي مع الاتّحاد الأردني ينتهي في نهاية حزيران (يونيو) ٢٠٢٢، في حين أنّ مؤتمر العقبة ينعقد في أيار بين ١٥ و١٩ منه، أي قبل أكثر من شهر على نهاية هذا العقد.

سألناه: وهل الأسباب التي ذكرت حول عودتك إلى المحاماة بعد عشرين عامًا هي التي أملت عليك اتّخاذ هذا القرار أم أنّ هناك سببًا آخر هو الذي حدا بك إلى التوقّف عن متابعة نشاطك المنتج في الاتّحاد الأردني، وقد كانت لك بصمات بارزة طوال الفترة التي تولّيت فيها هذه المسؤوليّة؟ أجاب:

– الحمد لله، فإنّ الحبّ والاحترام والتفاهم مع مجلس الإدارة كان على أتمّه، وقد كان الأمر مماثلاً مع شركات التأمين في المملكة وفي غيرها من الدول. لقد ارتأيت أنّ عشرين عامًا هي مدّة كافية، بل فرصة لأترك المنصب لغيري لا أن أبقى ملتصقًا بالكرسي، لعلّ دمًا جديدًا يدخل إلى الاتّحاد ومعه تدخل كفاءات خبيرة، آمل أن تُكمل هذا المشوار وتترك هي أيضًا بصمات مهمّة في الاتّحاد.

تابع ضاحكًا: "اللي بروح بيجي أحسن منّو". وأجدني بهذه المناسبة مدفوعًا لأشكر محبّة الناس وثقتهم بي واحترامهم وتقديرهم لما قطعت، فهذا يشكّل بالنسبة إليّ أغلى ما أملك.

سألناه: للوهلة الأولى، تردّد أنّ تخلّيك عن الموقع قد يكون يخفي وراءه مشروعًا مهمًّا ستُقدم عليه أو منصبًا رفيعًا لا تريد كشفه في الوقت الحاضر. وذهب البعض إلى حدّ القول أنّ وراء هذا العزوف تحضيرًا لمنصب إداري كبير في منظمة الآفرو آسيوي FAIR أو حتى في الـ GAIF، خصوصًا وأنّك ترشّحت في العام ٢٠١٩ لمنصب الأمين العام ولكنّ الحظّ لم يحالفك. أجاب:

– ليست لي أيّة مصلحة إطلاقًا. إطلاقًا ونهائيًا وبتًا وبتاتًا للترشّح لأي منصب، سواء في الـFAIR أو في الاتحاد العام العربي للتأمين. بالعكس، لو كنت أرغب في الحصول على أحد هذين المنصبين أو غيرهما لما قرّرت ترك الاتّحاد لأنّ موقعي فيه يعطيني دفعًا أقوى ويؤكّد أنّني لست أبحث عن وظيفة أو عمل. أنا لست مضطرًّا للبحث عن وظيفة ويمكنك أن تصرّح مجدّدًا عن لساني: "لست مضطرًا على الاطلاق للترشّح لأيّ منصب، فأنا عائد إلى مكتبي وموقعي الطبيعي كمحامٍ.

ملتقى شرم الشيخ يحتضن انطلاقة مؤتمر العقبة..

أعضاء اللجنة التنظيمية للعقبة ويبدو من اليمين د. وليد زعربه، د. اشاد بدر الدين، المهندس ماجد سديرات (رئيس اللجنة) وماهر الحسين مدير الاتحاد.

ماهر الحسين للعاملين في قطاع التأمين العربي: انتظروا مفاجأة في مؤتمرنا المقبل!

بعد ثلاثة أيام حافلة بالمحاضرات والنقاشات واللقاءات، أُسدل الستار على ملتقى شرم الشيخ الثالث الذي أقيم بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد الآفرو آسيوي FAIR. وإذا كان هذا الملتقى قد جسّد في انعقاده، أوّل انطلاقة لقطاع التأمين العربي بعد الجائحة، فإنّ مؤتمرًا ثانيًا، وحضوريًا أيضًا وليس عن بُعد، سيطلقه الاتحاد الأردني لشركات التأمين في مدينة العقبة، في أيار من العام المقبل، بالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF. وكان بودّ الاتحاد الأردني أن يكون سبّاقًا إلى إعادة الزوح إلى قطاع التأمين العربي العام الماضي، وقد استعدّ لهذه الخطوة، بجدارته المعهودة والمميّزة، لكنّ جائحة كورونا التي تفشّت وانتشرت في الأردن، كما في دولٍ عربيّة وعالميّة أخرى، فوّتت هذه الفرصة الغالية على الاتحاد الذي أرجأ انعقاد مؤتمر العقبة إلى العام ٢٠٢٢.

مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين السيد ماهر الحسين الذي يتمتّع بسنوات من الخبرة في قطاع التأمين والمتابع والمُشارك في معظم المؤتمرات التأمينيّة أينما عُقدت، لم يغِب بالطّبع عن ملتقى شرم الشيخ الثالث، بل كان أحد الخبراء المشاركين الأساسيّين والبارزيْن. ومن هنا كان لا بدّ من معرفة رأيه في مؤتمر شرم الشيخ من ناحية، ومن ناحية ثانية الاطّلاع على الاستعدادات التي بدأت فعليًا، تحضيرًا لمؤتمر العقبة الثامن الذي سيجمع، كما كان الحال في شرم الشيخ، بين التأمين والسياحة، إذ تصدّرت هذه المدينة خارطة المُدُن الأكثر استقطابًا للزائرين بالنظر إلى مقوّماتها السياحيّة والاهتمام الدائم بها من قبل السلطات الأردنيّة.

فماذا عند السيد ماهر الحسين ليقوله عن المؤتمريْن، السابق واللاحق، وخصوصًا أنّ مؤتمر العقبة بات واحدًا من المؤتمرات التأمينيّة المتميّزة التي تُعقد على مستوى المنطقة والجاذبة ايضًا لقيادات شركات التأمين العربيّة والعالميّة، نتيجة النجاح الذي حقّقه في الدورات السبع الماضية والتي اتّسمت جميعها بالبرامج العلميّة والاجتماعيّة وبالقضايا التي نوقشت، وكذلك بالحضور الكثيف من المشاركين.

سألناه بداية عن الانطباع الذي خرج به بعد مشاركته في ملتقى شرم الشيخ، فقال: "لقد كان مؤتمرًا ناجحًا، سواء بالترتيبات والتحضيرات، أو بالجهود الكبيرة التي بُذلت من الجهتيْن المنظّمتيْن له: الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد الآفرو آسيوي FAIR. وغنيّ عن القول أنّ هذا الملتقى اتّسم بكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال اللتيْن أحيط بهما المشاركون الذين تجاوز عددهم الـ ٨٠٠ قيادي وخبير تأميني من مختلف أنحاء العالم". أضاف: "لقد شهد هذا المؤتمر نقلة نوعيّة باستقطابه عددًا مضاعفًا من المشاركين، قياسًا بالمؤتمريْن السابقيْن، على رغم مخاوف البعض من جائحة كورونا التي لا تزال تتربّص بالنّاس بمتحوّراتها الجديدة والمستمرّة، والبعض منها كـ"دلتا"، مخيف وقاتل!"

هنا اسمح لي أن أقول، تابع مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين وعضو اللجنة التنظيميّة لمؤتمر العقبة الدولي، أنّ "وجودنا في ملتقى شرم الشيخ كان نوعيًا، أوّلاً بحضور ممثّلين عن الاتحاد وبمشاركة شركات تأمين أردنيّة. وتجسيدًا لاتّفاقيّتيْ تعاون مشترك بين الاتحاديْن المصري والأردني، الأولى وُقّعت عام ٢٠١٠ والثانية عام ٢٠١٩ بعد تحديثها لتوسيع أُطر التعاون، حصل الاتّحاد الأردني على جناح خاص BOOTH في المعرض الذي أُقيم على هامش الملتقى، ومن خلاله استطعنا الترويج لمؤتمر العقبة الثامن للتأمين. وبديهي أنّ هذه المشاركة دفعت عددًا كبيرًا من المشاركين لزيارة الجناح للاستفسار عن هذا المؤتمر وآلية التسجيل فيه، وقد تزوّدوا بملصقات واستمعوا إلى شرح وافٍ للبرنامج العلمي المنتظر، فضلاً عن مشاهدتهم الفيلم الترويجي له... وقد بنى لنا كلّ ذلك قاعدة نجاح مهمّة لمؤتمرنا المقبل".

سألناه عن العرض الخاص الذي أعلنته اللجنة التنظيميّة لمؤتمر العقبة للمشاركين في ملتقى شرم الشيخ، فقال: "أنّ هذه الفكرة هدفت إلى تعزيز الترويج لمؤتمر العقبة وللسياحة في المملكة وتقديم شيء جديد للمشاركين لم يعهدوه في

نوستالجيا العقبة

المؤتمرات السابقة. لقد ارتكزت الفكرة على منح إقامة مجّانية لمدّة ليلتيْن للمشاركين في حال سجّلوا أسماءهم لحضور مؤتمر العقبة قبل ٣١-١٠-٢٠٢١ أي قبل نهاية هذا الشّهر، وذلك بدلاً من الفكرة التقليديّة بمنح حسم التسجيل المُسبق Early Bird. إنّ فكرة الاقامة المجانية تستهدف المشاركين أنفسهم كونهم المستفيدين منها، أي إقامة مجانية في عطلة نهاية الاسبوع، سيما وأن مؤتمر العقبة ينتهي يوم الخميس، وبذلك يتمكّن المشاركون من قضاء هذه الإجازة في مدينة العقبة والتمتّع بسحرها وجمالها، وكذلك بزيارة المثلث الذهبي في جنوب المملكة: مدينة العقبة ووادي رم ومدينة البتراء الوردية". تابع: "عادة إنّ موضوع التسجيل المبكر أو Early Bird ينعكس ايجابا بتخفيض النفقات على شركات التأمين أو الجهات التي تنسب ممثّليها للمشاركة في المؤتمرات، في حين أن فكرة مؤتمر العقبة بالاقامة المجانية سيستفيد منها المشارك نفسه، دون تكليف شركته أو جيبه الخاص أيّ مصاريف اضافيّة. علمًا أنّ هذه الفكرة جاءت بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية التي تسعى جاهدة لتسويق المملكة سياحياً وزيادة عدد الزوار بهدف اختزان ذكريات جميلة للمشاركين في مؤتمر العقبة وإتاحة الفرصة لهم واستقطاب قرابة الـ ٧٥٠ مشاركًا في هذا المؤتمر".

س: هل سيتضمّن مؤتمر العقبة جديدًا؟

ج: نعم، وهذا برسم العاملين في سوق التأمين العربي. ان اللجنة التنظيمية للمؤتمر ستُطلق مفاجأة جديدة لم يَشهدها أحدٌ في المؤتمرات المهنية. وستكون حديث الساعة في القطاع عند الإعلان عنها".

جناح مؤتمر العقبة في ملتقى شرم الشيخ

اعلان- الحنين

مفاجأة جديدة لأركان مؤتمر العقبة: تعالوْا نستعيد الحنين!

أعضاء لجنة التحضير لمؤتمر العقبة الثامن للتأمين ٢٠٢٢، يبدون في حركة لا تهدأ قبل سبعة أشهر على انعقاد هذا المؤتمر الدولي الذي يعلّق عليه الأردن، حكومة وشعبًا، وكذلك قطاع التأمين وعلى رأسه اتّحاد الشركات، آمالاً كبيرة، ومن نواحٍ عدّة: اقتصاديّة، تأمينيّة وسياحيّة. وإذا كان الافتتاح الرسمي لهذا "التحضير" بدأ خلال مؤتمر شرم الشيخ من خلال جناح خاصّ (Booth) نجحت اللجنة في إقامته تجسيدًا لاتّفاقيّتيْ تعاون مشترك بين الاتّحاديْن المصري والأردني، وقد خُصّص هذا الجناح للترويج للمؤتمر عن طريق تزويد الزوّار بملصقات ووضعهم في صورة البرنامج العلمي المنتظر، فضلاً عن مشاهدة الفيلم الترويجي للمؤتمر، فإنّ الخطوة الثانية التي سُجّلت في الإطار نفسه تمثّلت برسالة الكترونيّة وُجّهت إلى المهتمّين ووسائل الإعلام حدّدت رسميًا المكان (فندق الانتركونتيننتال في منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة) والتاريخ (من ١٥ إلى ١٩ أيار ٢٠٢٢) وذلك بتنظيم وتعاون مشترك بين الاتّحاد الأردني لشركات التأمين والاتّحاد العام العربي للتأمين. كما نشرت الرسالة الموقع الرّسمي للمؤتمر www.AqabaConf.com الذي يتضمّن التفاصيل كاملة.

ثمّ توالت المفاجآت التي يختزنها المؤتمر وأهمّها اثنتان خصّنا بهما عضو اللجنة مدير الاتّحاد ماهر الحسين في حديث أجريناه معه. الأولى: العرض الخاص لتعزيز الترويج للمؤتمر وللسياحة في المملكة، ويكمن في منح إقامة مجانيّة لمدّة ليلتيْن للمشاركين في حال سجّلوا أسماءهم لحضور المؤتمر قبل ٣١/١٠/٢٠٢١، أي قبل نهاية هذا الشّهر، والثانية إعلان مفاجأة وُضعت برسم العاملين في سوق التأمين العربي- مفاجأة جديدة لم يعهدها أحدٌ في المؤتمرات المهنيّة. وستكون "حديث الساعة في القطاع عند الإعلان عنها"، كما صرّح لنا ماهر الحسين.

الخبطة التالية، إذا جاز التعبير، تمثّلت بالإعلان الجديد الذي أطلقته اللجنة التحضيريّة ووُزّع على المهتمّين والإعلاميّين. ويتضمّن هذا الإعلان نوعًا من "النوستالجيا" الجميلة (استعادة الحنين والذكريات) إذ ورد فيه:

إنضمّوا إلينا وشاركونا فرحتنا:

- لاستعادة الذكريات الاستثنائيّة (بعد ٧٢٠٠ دقيقة).
- للمشاركة في اجتماعات ولقاءات فعّالة (بعد ٣ آلاف دقيقة).
- لحضور جلسات علميّة مكثّفة (بعد عشرة آلاف وثمانين دقيقة).

الإعلان جميل جدًّا ومحرّك للحنين والعواطف ولأوقات أمضاها من شاركوا في المؤتمرات السبعة الماضية ولا يزال "طعمها" و"رائحتها" و"غذاؤها" الروحي والجسدي معًا في "إضبارة" الذكريات!

ولم ينس الإعلان تفاصيل ثانية: "كويك اند" المجّاني، عنوان الموقع و"اللوغو" الجميل الذي يجمع صورة عن العقبة وشعاريْ الـ GAIF والاتّحاد الأردني لشركات التأمين الرّاعييْن هذا المؤتمر!

وماذا بعد.

بل ماذا يحضّر لنا أعضاء اللجنة التنظيميّة من مفاجآت مثيرة جديدة؟